

مقترحات استراتيجيات بناء مجتمع المعلومات في الجنوب سوزانا فينكويليفيتش

مقدمة

اعلان المبادئ للمرحلة الاولى للقمّة العالمية للمعلومات¹ في ديسمبر 2003 تضمن قرار "السعي من اجل ضمان استفادة الجميع من الفرص التي تتيحها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات . ونحن متفقون على انه ينبغي لمواجهة هذه التحديات ان يعمل جميع اصحاب المصلحة معا لتحسين سبل النفاذ الى البنية التحتية للمعلومات والاتصالات والتي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتي المعلومات والمعارف، ولبناء القدرات، ولزيادة الثقة والامن في استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ولانشاء بيئة تمكينية على جميع المستويات، ولتطوير وتوسيع تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ولتعزيز التنوع الثقافي واحترامه، وللاعتراف بدور وسائط الاعلام، وللتصدي للاعباد الاخلاقية لمجتمع المعلومات، ولتشجيع التعاون الدولي والاقليمي. وتفق على ان هذه المبادئ الرئيسية لبناء مجتمع معلومات جامع".

هذه المبادئ الضرورية لبناء مجتمع المعلومات تطرح سلسلة من التساؤلات : كيفية تطور عملية البناء الجامع لمجتمع المعلومات بواسطة مختلف الاطراف الاجتماعية في دول الجنوب، وبشكل خاص في امريكا اللاتينية والكاريبى ؟ على اية عناصر يجب ان تتركز جهود الحكومات، القطاع الخاص والمجتمع المدني ؟ اشكال التمويل التي يجب تشجيعها للنفاذ على وانتاج السلع والخدمات التكنولوجية ؟ الظروف المطلوب توفيرها لكي تصبح المشاركة متعددة القطاعات في بناء مجتمع المعلومات حقيقة واقعة؟ وبشكل رئيسي ما هي المقترحات التي يمكن صياغتها حول هذه النقاط للمساهمة في عملية بناء مجتمع المعلومات التي تلي القمة العالمية لمجتمع المعلومات ؟

هذا الجهد القائم على دراسات حول امريكا اللاتينية والكاريبى² يعرض نتائج وثيقة "دور الحكومات والمجتمع المدني في الجنوب في بناء مجتمع المعلومات" . وفيها تقترح برامج عمل من جانب المشاركين في العملية استنادا الى ان الدور الرئيسي للحكومات هو في ذات الوقت توفير البنية التحتية للاتصالات والمشاركة مع الاطراف الاجتماعية الاخرى من اجل التوصيلية ، وبشكل اساسي التركيز على تنمية اقتصاد المعرفة . واخيرا تعرض مقترحات حول سياسات واستراتيجيات مبتكرة لدول الجنوب .

آليات تمويل مجتمع المعلومات

نقدت مجتمعات دول الجنوب أنشطة لتلبية احتياجاتها من التوصيلية من خلال مبادرات مختلف الاطراف (القطاع الخاص، منظمات المجتمع المدني، افكار من جانب مختلف القطاعات)، كخطوة اولى على طريق بناء مجتمع المعلومات . وحاليا توجد مجالات اساسية اخرى محل تركيز لجهود الحكومات الوطنية والمجتمع المدني ، بما في ذلك تنفيذ شبكات البنية التحتية للاتصالات ودفع انشاء اقتصاد المعرفة³ . وهذا يفترض الحاجة الى تنفيذ مشروعات عل

¹ <http://www.itu.int/wsis/docs/Geneva/official/dop-es-html-1>

² هذه الدراسة تعتمد على سلسلة من الابحاث المنسقة من جانب المؤلفة والتي تتواجد نتائجها في وثيقة "بناء مجتمع المعلومات في الجنوب : دور الحكومات والمجتمع المدني " ، ويمكن النفاذ الى الوثيقة من خلال العنوان / <http://wsispapers.choike.org> ³ المقصود بالاقتصاد الجديد نظام نشط من التفاعل بين المواطنين في الدولة، الشركات والحكومة، التي تمتلك التكنولوجيا من اجل تشجيع عائد اجتماعي او اقتصادي .

المستوى القومى والاقليمى ، والتي يتضمن اطارها العام تعريف التوجه نحو التحول الى مستخدم او منتج للخدمات والسلع التكنولوجية ، للوصول الى منافذ من الفرص لانتاجه وفتح اسواق للصادرات .

الاسلوب الذى يتم من خلاله تفاوض الحكومات والشركات وتنظيمات المجتمع المدنى لتمويل بناء مجتمع المعلومات سوف يساهم فى تحديد هذه التوجهات ، والتي بدورها سوف تحدد المستقبل فى المدى المتوسط والبعيد لهذه المجتمعات. هذه الاليات ، كما نوضح فى الفقرة القادمة ، تأخذ اشكالا مختلفة :

التمويل العام للبنية التحتية للاتصالات⁴

من اجل تفعيل ، وفى المدى المتوسط ، تطوير التوصيلية وضم البعد الاجتماعى والاقتصادى لمجتمع المعلومات ، يجرى حاليا فى دول امريكا اللاتينية والكاريبى دراسة النظر الى شبكات الاتصالات كممتلكات عامة⁵. ويعد دعم البنية التحتية للاتصالات فى دول امريكا اللاتينية والكاريبى واحدة من المشاكل الاساسية حاليا : نظم الاتصالات الاقليمية تعاني من تخلف كبير مقارنة بالدول المتقدمة. التليفونات الاساسية ، الخدمات البريدية ، بث البيانات والرزق المعلوماتية، التغطية الجغرافية لوسائط الاعلام الجماهيرية المرئية والمكتوبة تفتقر الى الفعالية والسرعة اللازمة للتكيف مع الاتصالات الحالية . ويلاحظ خلل التوازن فيما بين الدول وداخل الدول فيما يتعلق بالبنية التحتية للاتصالات ، على اعتبار ان المناطق الاقل فى الكثافة السكانية، والبعيدة او ذات الدخل المنخفض تعاني من ضعف او عدم كفاية ملحوظة من هذه البنية التحتية . وهدف هذه الدراسة التأكيد على مسؤولية الحكومات فى مجال البنية التحتية للاتصالات والتوصيلية ، فيما يتعلق بالنفوذ الى استخدام الانترنت و تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال مراكز الاتصالات والمعلومات وغيرها ، وهى مسؤولية ليست ولا يجب ان تكون المحور الرئيسى للحكومات بهدف بناء مجتمع المعلومات، على اعتبار امكانية تنفيذها بواسطة اطراف اجتماعية اخرى ، ولكن فى نفس الوقت يجب عليها تحمل مسؤولية النفاذ الشامل .

وفق شراكة المعرفة العالمية⁶ (GKP) فان الدور الاكثر اهمية للحكومات فيما يتعلق بالشراكة بين القطاعين العام والخاص فى الدول النامية هو خلق البيئة القانونية والاقتصادية التمكينية ، بما فى ذلك حماية الابتكارات. الحكومة تلعب ايضا دورا هاما فى التعليم وبناء القدرات البشرية ، وهى مسؤولة عن بناء البنية التحتية وجعلها متاحة⁷ . ومن جانبها فان رابطة تطوير الاتصالات (APC) وغيرها⁸، تشير الى ان تمويل مجتمع المعلومات يجب ان يعتمد على المبدأ القائل ان المعلومات والاتصالات ممتلكات عامة . ويكتسب ما سبق اهمية خاصة من اجل مد شبكات البنية التحتية فى الدول النامية، ومن اجل الفئات المهمشة فى اية دولة . وبالرغم مما تمثله استثمارات القطاع الخاص من فرص هامة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من اجل التنمية (TICD) ، ويجب تشجيعها ، فانها لا تستطيع استبدال (او استبعاد) الدور المحورى للتمويل العام فى قطاع اساسى مثل شبكات البنية التحتية للاتصالات

⁴ حول هذا الموضوع تم استبعاد الاشارة الى التجارب الحالية للصندوق العام للاستثمار فى العديد من دول امريكا اللاتينية والكاريبى حيث تم تناوله فى العديد من الدراسات (يمكن الرجوع الى <http://www.choike.org/Nuevo/informes/2695.html>) .
⁵ يمكن الرجوع الى <http://www.itu.int/wsis/doc2/pc2/subcommittee/IT4ChangeDAWN.html>

⁶ Global Knowledge Partnership (2005) : *Advancing ICT Solutions For Development Through Cross-Sector Partnership with a Special Focus on the Middle East and North Africa*, Forum Report, Cairo, May 2005.

⁷ التأكيد على هذه العبارة تم من جانب معدى هذا الدراسة .

⁸ Declaracion De APC, Bread for All, CRIS, Istituto del Tercer Mundo, IT For Change y Caucus de Genero en la PrepCom-2, Ginebra, Febrero 2005 (http://www.choike.org/nuevo_eng/informes/2689.html)

. والا فان الاقاليم او الفئات الاجتماعية غير المفيد لرأس المال الخاص سوف تصبح محرومة من هذه الشبكات . وفق رابطة تطوير الاتصالات⁹ ، فان الدور الاساسى لسياسات استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من اجل التنمية يتمثل فى تحقيق النفاذ الشامل وبتكلفة اقتصادية معقولة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بحلول عام 2015 ، وذلك فى اطار دعم استراتيجيات الحد من الفقر المستهدفة فى برنامج عمل القمة العالمية لمجتمع المعلومات (CMSI) وفى اعلان الالفية¹⁰ .

كل الدول فى امريكا اللاتينية والكاريبى تعتمد على مخصصات مالية مستمدة من ميزانية الدولة ، ومن اتفاقيات مع الشركات الخاصة للاتصالات تقوم على مساهمة الاخيرة بنسبة من متحصلاتها لهذه الاغراض ، ومن تمويل خارجى ، والتي تديرها من خلال تنسيق مركزى او غير مركزى . ونتقدم ببديل اخر : انشاء صناديق عامة مع هيئات المجتمع المدنى ، مثل التعاونيات العامة للاتصالات فى الارجننتين ، من اجل توفير الخدمات وشبكات البنية التحتية فى المناطق غير الجاذبة للقطاع الخاص .

صناديق عامة للتضامن :

صيغة اخرى لشكل التمويل هى التضامن بين الشمال -الجنوب وبين الجنوب -الجنوب. ومن المبادرات التى طرحتها السنغال *التضامن الرقمى* . وبالتوازي مع عقد المرحلة الاولى للقمة العالمية لمجتمع المعلومات فى جنيف ، فى ديسمبر 2003 ، تم تشكيل لجنة لانشاء صندوق التضامن الرقمى¹¹ (FSD) . هدفه الرئيسى هو تحويل الفجوة الرقمية الى "فرص رقمية من اجل دعم السلام ، التنمية المستدامة ، الديموقراطية، الشفافية والحكم الرشيد كهدف رئيسى لصندوق التضامن الرقمى"¹².

يعتمد الصندوق على التعاون التقليدى بين الشمال والجنوب ، ولكن ذلك يستكمل بتعاون بين الجنوب الصاعد (الهند، البرازيل، الصين، بين آخرين) والجنوب الاقل تقدما (دول افريقية واخرى فى اسيا) . المبادرة تمول بواسطة المساهمات التطوعية من جانب المواطنين ، تمويل من المؤسسات المحلية (المدن او الاقاليم) والقومية، وكذلك من جانب القطاع الخاص والمجتمع المدنى .

الصندوق بدون شك هو قرار مبتكر يعود الى الالتزام الشامل من جانب النظراء من الشمال والجنوب والى التحفيز نحو التضامن الرقمى الدولى . ومع ذلك هناك بعض الجوانب التى تستحق مزيد من الاهتمام :

- مفهوم "التضامن الرقمى" فى حد ذاته يمكن تفسيره من منظور المعونات ، من جانب الدول الغنية الى الدول الفقيرة ، اكثر من كونه تعاونا بين دول ذى قدرات على التنمية .
- من الامور الحساسة ايضا ان يتوقف جزء من تمويل السلع والخدمات التكنولوجية فى دول الجنوب على تبرعات يعود تقديرها الى دول الشمال : تشجيع صناعات القاعدة التكنولوجية لا يمكن ان يقوم على هذه المبادئ .

- دون سياسات واضحة صريحة حول استخدام المعونات ، يبقى التخوف من استثمارها فقط فى دول الجنوب الاكثر استعدادا لقبول نقل واستهلاك السلع والمنتجات القائمة على التكنولوجيا .

⁹ - APC, Currie, Willie and Andriette Esterhuysen : *A new Policy Framework for ICTD : Document for Discussion by the Association for Progressive Communications*, Draft, February 2005

¹⁰ - الجمعية العامة للأمم المتحدة. اعلان الالفية، نيويورك، سبتمبر 2000

¹¹ <http://www.dsf-fsn-org/sp/03-sp.htm>, consultado en Julio de 2005

¹² <http://www.dsf-fsn-org/sp/05-sp.htm>, consultado en Julio de 2005

دون سياسات محددة ومتفق عليها من جانب كل الاطراف حول استخدام هذه الارصدة، يصبح من الممكن استخدامها بالدرجة الاولى من اجل نقل السلع والخدمات التكنولوجية فى اتجاه واحد من الدول المتقدمة نحو الدول النامية . وبالرغم من ان الاهداف المنصوص عليها تشير الى اعطاء دفعة للمشروعات الاساسية ذات التأثير القوى على النشاطات الاجتماعية والاقتصادية والطلب غير الملبى لانشاء أنشطة جديدة ، فلا يوجد تخطيط لتنمية أنشطة الانتاج المحلى للسلع والخدمات التكنولوجية او البحث عن " الاسواق المستهدفة من قبل المستهلكين " للمنتجات ذى المكون التكنولوجى القوى . التركيز على الانتاج محلى ينحصر فى انتاج المحتوى المحلى ، تطبيقات وخدمات من اجل الادارة والمجتمعات ، مع ان المستهدف تشجيع تأهيل موارد بشرية ومحاربة هجرة العقول .

وبمعنى اخر، وبالرغم من عدم التشكك فى النوايا الحسنة والمبتكرة للتضامن الرقوى ، فان الشكل المخطط له فى الواقع ، ينطوى على مخاطر زيادة دور الدول المتقدمة كمنتجين للتكنولوجيا، وحصر دور الدول النامية (مرة اخرى) كمستهلكين .

تمويل مشروعات الابحاث ، العمل التعاونى

طريقة اخرى لتمويل الابحاث والعمل التعاونى بين دول الجنوب والشمال . من الامثلة الحالية @LIS ، التحالف من اجل مجتمع المعلومات ، وهو برنامج للتعاون بين المفوضية الاوروربية وامريكا اللاتينية فى مجال مجتمع المعلومات . @LIS انشئ من جانب المفوضية الاوروربية فى 6 ديسمبر 2001 . هدفه المعلن هو " نشر منافع مجتمع المعلومات لجميع شعوب امريكا اللاتينية ، مقللين بذلك الفجوة الرقمية التى تفصل بين من تتوفر لديهم المنافذ على التكنولوجيا الجديدة للمعلومات والمحرومين منها ¹³ . " تم تخصيص ميزانية اجمالية تبلغ 85 مليون دولار يورو ، يسدد الاتحاد الاوروبى 85% منها والمتبقى تسدده الدول المشاركة فى البرنامج . ويعقد البرنامج الامل على تلبية احتياجات المجتمعات المحلية، دفع الحوار حول موضوعات السياسات ووضع القواعد وزيادة القدرة على التواصل بين فرق الابحاث فى المنطقتين .

اهدافه هى : تشجيع التعاون بين المشاركين من اوروبا وامريكا اللاتينية ، بواسطة تشكيل فرق عمل تضم الطرفين ، تيسير دمج دول امريكا اللاتينية والكاريبى فى مجتمع معلومات عالمى، تشجيع الحوار بين جميع الفاعلين والمستخدمين فى مجتمع المعلومات ، تحسين التواصل بين فرق البحث فى الاقليمين ، توفير احتياجات المواطنين والمجتمعات المحلية ، تنفيذ تطبيقات مبتكرة قابلة للتكرار ، مثل برامج المعلوماتية ، تركيب الاجهزة ، انشاء الشبكات ، وغير ذلك . نجاح مشروع @LIS فى تشجيع مبادرات مبتكرة فيما يتعلق بالتبادل فى مجال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ومع ذلك يشترك مع صندوق التضامن الرقوى فى خاصية دفع نقل السلع والخدمات التكنولوجية من الدول المتقدمة الى الدول النامية . وبالرغم من ان اهداف المشروع تتضمن ، فيما تتضمن ، تيسير دمج دول امريكا اللاتينية والكاريبى فى مجتمع معلومات دولى ، فانه لا يمول ولا يشجع أنشطة انتاج محلى للسلع والخدمات التكنولوجية ولا تصدير سلع وخدمات من امريكا اللاتينية الى الاتحاد الاوروبى. بل فوق ذلك يميل نحو تشجيع تنفيذ اساليب وتطبيقات مبتكرة قابلة للتكرار فى دول الاتحاد الاوروبى. وبمعنى اخر فان هذا المشروع ، والمرسوم فى اطار اكثر تقليدية من صندوق التضامن الرقوى، يمثل مخاطرة خدمة اهداف نقل تكنولوجيا الدول المتقدمة الى الدول النامية اكثر من كونه دفعة للابتكارات الانتاجية فى دول امريكا اللاتينية والكاريبى ، معمقا بذلك التبعية التكنولوجية القائمة .

¹³ http://europa.eu.int/comm/europeaid/projects/alis/plaquette_alis_es.pdf, consultado en Julio de 2005

تمويل الصناعة التكنولوجية

تمويل مشروعات الابتكارات التكنولوجية كمكون للتنمية الوطنية يأتي غالبا من مؤسسات "العلوم والتكنولوجيا" ويتغير وفق الاولويات السياسية والاقتصادية لكل دولة. نظم العلوم والتكنولوجيا تعد هامة للغاية لبناء مجتمع المعلومات على اعتبار انها ، بمفردها او بالتنسيق مع قطاعات اخرى (شركات ، القطاع لعسكري، الحكومات ، الخ الخ) ، تمثل الجزء الاكبر من الابتكارات التكنولوجية التي تعد من خصائص هذه المرحلة من التطور الاجتماعى. هذه الاليات هامة لانها تضع السياسات والاستراتيجيات الخاصة بتنمية التطور العلمى والابتكارات التكنولوجية ، والتي يتم لاحقا تطبيقها فى مجال الانتاجية، التجارة الالكترونية، التوصيلية، كل مستويات التعليم ، هياكل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وقطاعات اخرى.

بالرغم من عدم كفايتها لتمويل الانتاج التكنولوجى والابتكار، وبالتالي التمكين من المنافسة على المستوى الدولى، ونقص الموارد الاقتصادية، فان اليات التمويل الوطنى للعلوم والتكنولوجيا تبدو افضل من حيث التوجه ، على الاقل فيما يتعلق بالاهداف، نحو مشروعات تربط الانتاج وليس الاستهلاك فقط لتكنولوجيا المعلومات بالتنمية الوطنية وفى بعض الحالات بالتنمية الاقليمية-الكلية.

سياسات واستراتيجيات مبتكرة مقترحة لدول الجنوب

الدور الرائد للدولة فى مجتمع المعلومات

من اجل الاستفادة من الفرص التى يتيحها مجتمع المعلومات ، يجب تأهيل المواطنين للتطورات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتكنولوجية الحالية . الاستعدادية-الالكترونية للمواطنين توصف درجة استعداد المجتمع فى دولة ما للمشاركة كطرف فاعل منتج فى مختلف القطاعات والمستويات الخاصة بالمعرفة، واستثمار فرص المشاركة التى تتيحها البيئة الاقتصادية والتكنولوجية الجديدة . ومن اجل ذلك فان هناك حاجة للعناصر التالية :

-النفاذ على الهياكل التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات : معدات، برمجيات، التوصيلية، الخ) ، النفاذ الى الانترنت السريع، المجانى وقليل التكلفة .

-التأهيل لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ليس مجرد محو الامية الالكترونية ، وانما ايضا التأهيل لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لادارة الشركات ، المنظمات، الخ ..).

التعليم والتأهيل المستمر فى مجالات العمل، المهن والحرف المتصلة باقتصاد المعرفة .

- المعلومات والابداع من اجل تحديد الفرص التى يتيحها اقتصاد المعرفة .

-المعلومات والتنظيم الاجتماعى من اجل مطالبة الحكومات بهياكل تحتية فى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، نظم مبتكرة للتعليم، التشريع والاعلام العام ، الضرورية من اجل الاستفادة من فرص اقتصاد المعرفة .

-الاستخدام الفعال لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات : قدرات وفرص ادماج تكنواوجيا المعلومات والاتصالات فى تحقيق اهداف خاصة او مشتركة¹⁴ .

توفير الهياكل التحتية للاتصالات وخدمات التوصيلية سواء من جانب الدولة او غيرها يساهم فى الاستعدادية-الالكترونية للمواطنين. مقاهى الانترنت ، وهى من نتاج مشروعات مجتمعية صغيرة جدا ، هى فى الواقع باب النفاذ الى المجال السيبرانى لعدد كبير من المواطنين فى امريكا اللاتينية . فى الارجننتين ، التعاونيات المجتمعية للاتصالات -منظمات مجتمع مدنى وان كانت تدار

¹⁴ Gurstein, Michael: *Community Innovations and Community Informatics Building National Innovation Capability from the Bottom Up*, Dicembre 2003

كشركات - لا تخدم فقط 10% من اجمالى السكان المقيمين فى مناطق غير جذابة للشركات الخاصة ، وانما ايضا تتحول حاليا الى عوامل لرفع قدرات مجتمعاتها . مراكز الاتصالات المجتمعية تضيف الى هذه الخدمات توفير خدمات اخرى مختلفة لمجتمعاتها . الجمعيات ، وفق ستيفن جونسون¹⁵ ، تمتلك امكانية التنظيم الذاتى على شكل نظم صاعدة¹⁶ غير قائمة على سلم قيادات ، متوصلة الى افضل الحلول لمشاكلها واحتياجاتها . المشروعات غاية الصغر التى فتحت باب الاتصالات من خلال نشاط التعاونيات ، والتوصيلية من خلال مقاهى المجال السيبرانى تعد امثلة للتنظيم الذاتى الاجتماعى غير المركزى ، من اجل توفير احتياج اجتماعى لا يتم توفيره بشكل كاف او بشكل غير مرض من جانب الدولة .

هل يعنى نجاح مراكز الاتصالات المجتمعية والتعاونيات المجتمعية للاتصالات ومقاهى المجال السيبرانى ، والتى تلبي احتياجات النفاذ لقطاع من الشعب ، ان تترك بالكامل الحركة نحو التوصيلية والاستعداد-الالكترونى فى ايدى القطاع الخاص او تنظيمات المجتمع المدنى؟ لا ، ومن المؤكد ليس بدون وضع ضوابط . ولكن هذه المبادرات الخاصة لعبت الدور الذى تخلفت الدولة عن لعبه ، او لعبته بشكل غير فعال ، بسبب ضعف او الافتقار الى سياسات من جانب الدولة تهدف الى التوصيلية وتخطى الفجوة الرقمية التى كثر حولها الحديث . ما هو دور الدولة فى مجال النفاذ والاندماج فى مجتمع المعلومات ، اضافة الى ما تم الاشارة اليه فيما يتعلق بتوفير شبكات البنية التحتية للاتصالات ؟

بالرغم من انه ليس من الضرورى فى كل الاحوال قيام الدولة بتوفير معدات اجتماعية للتوصيلية ، مثلما يحدث فى مراكز الاتصالات ، فلا بديل عن تنظيم ورفع الاستفادة من تشغيل المعدات الخاصة للاستخدام العام ، مثل مقاهى المجال السيبرانى . التنظيم يعنى وضع قواعد فيما يتعلق بالمعدات ، راحة المستخدمين ، مواعيد الاستخدام ، تيسير انشاء مقاهى المجال السيبرانى فى الاقاليم ذات الكثافة السكانية المنخفضة من خلال اعفاءات ضرائبية او غير ذلك . رفع الاستفادة يعنى زيادة وظائف مقاهى المجال السيبرانى ، بما فى ذلك دورات تدريبية حول استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، استخدامها لاهداف اجتماعية ، الخ . وبهذه الطريقة فان الدولة تتحرر من انشاء هايكل مكلفة ، و تضمن ان يتوفر للشعب النفاذ على الانترنت والخدمات المرتبطة به .

من ناحية اخرى فان الشعب ومع التعود على الاستخدام اليومى لمقاهى المجال السيبرانى لكافة اشكال الاتصالات ، ومع التعرف على والاستخدام اليومى لخدمات مراكز الاتصالات المجتمعية والتعاونيات المجتمعية للاتصالات ، يصبح الشعب اكثر استعدادا للتقدم نحو استخدام اخر للتكنولوجيا والذى يتخطى مجرد الاستهلاك الى الاستفادة منها فى رفع القدرات والتطور الانسانى والاقتصادى والاجتماعى للمجتمعات .

كما يشير جوميز ، مارتينز وريلى¹⁷ فان "الفجوة الرقمية" ، والتى يقصد بها عادة عدم المساواة فى النفاذ الى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة ، خاصة الانترنت ، ليست سببا ، وانما مظهر من مظاهر الفجوات الاجتماعية والاقتصادية والسياسات الحالية ، على المستوى الوطنى والعالمى ، والمحلى . التعامل مع الفجوة الرقمية لن يساعد فى حد ذاته المجتمعات على

¹⁵ Johnson ,Steven : *Sistemas emergentes. O que tienen en comun hormigas, neuronas, ciudades y software*, Turner Publicaciones, Fondo de Cultura Economica, Madrid, 2001

¹⁶ وفق جونسون فان المقصود بالصاعدة هو ما يحدث حين يقوم نظام من العناصر البسيطة باعادة تنظيم ذاته ودون قوانين صريحة حتى يحقق تصرفات عاقلة .

¹⁷ - Gomez, Ricardo y Juliana Martinez: "Internet ...?para que?: Pensando las TIC para el desarrollo en America Latina y Caribe", IDRC y Fundacion Acceso, 2001

تحسين اوضاعها المعيشية ، الحد من الفقر، او النفاذ الاكثر عدلا على السلع والخدمات¹⁸ . من الضروري في دول امريكا اللاتينية والكاريبي بناء اقتصاد جديد ، اقتصاد مجتمع المعلومات، مع تطويعها لاحتياجات ، مميزات ، تحديات وعقبات وامكانيات الاقليم .

في دراسة سابقة¹⁹ اشرفنا الى ان دور الدولة استباقى احتياجات ومصالح مختلف الاطراف الاجتماعية والتأهل للتشريع لها والسيطرة عليها، وكذلك التوصل الى تفاهات عملية مع مختلف الاطراف الاجتماعية ، لهذا السبب فان حكومات دول امريكا اللاتينية والكاريبي عليها التركيز على ان تكون رائدة في مجال ادارة التكنولوجيا، المجتمع والاقتصاد . والطريقة لتحقيق ذلك هي التركيز على الانتاج العلمى والتكنولوجى، التعليم التخصصى، ادارة المعرفة، استخدام القدرات العلمية المتاحة ، لتفادى هجرة العقول ودفع الاستفادة من هذه العقول من خلال الاتفاقيات مع مراكز العلوم والتكنولوجيا فى الخارج. وفى المقام الاول تقوم على توقع اتجاهات الاحتياجات والاستهلاك للتكنولوجيا من جانب الشعب وما هو معروض من جانب القطاع الخاص ، بهدف التمكن من الحركة السريعة ، ليس للاستجابة لهذه الاتجاهات، وانما ايضا لاستباقها فيما يتعلق بالاطار التشريعى، القواعد، والاستراتيجيات والبرامج. والخلاصة هي انه من الضرورى والعاجل تنفيذ حكومات الاقليم سياسات متكاملة فى قطاعات الاتصالات، المعلوماتية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشكل عام ، بهدف صياغة استراتيجيات تنمية تكنولوجية، اقتصادية، وعلمية من خلال مبادرات للتنمية الاجتماعية والثقافية وفى مجال الاتصالات .

الدور الجديد للمجتمع المدني

المجتمع المدني لاعب هام فى بناء مجتمع المعلومات. من اجل دفع الاستخدام الملائم لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بهدف الحد من الفقر ودفع التنمية المستدامة ، على منظمات المجتمع المدني ان تأخذ فى الاعتبار الاهداف التالية : التعرف على معنى اقتصاد المعرفة من اجل التنمية، ونشر هذه المعرفة لدى المواطنين ومنظمات المجتمع المدني - تفهم ان اقتصاد المعرفة تترتب عليه فرص جديدة للمواطنين ولمنظمات المجتمع المدني، وفى المقام الاول ، من اجل التنمية المستدامة - المشاركة فى صياغة سياسات وطنية، اقليمية -كلية وعالمية ، من اجل بناء القدرات التكنولوجية فى الدول النامية - التدخل من اجل التخفيف من التأثيرات السلبية لاقتصاد المعرفة على الاقتصاديات الهشة ، والفئات الاجتماعية الضعيفة - رفع الاستعدادية -الالكترونية للمواطنين - وضع رؤية جديدة : النظر الى ما بعد المسائل الحالية حول التوصيلية ، النفاذ، برمجيات المصادر المفتوحة او المجانية ، من اجل الاهتمام بالسيطرة، على الاقل جزئيا ، على البنية التحتية للانترنت ، اخذا فى الاعتبار انه ومن اجل تنمية واعادة توزيع ثروة اقتصاد المعرفة ، من الضرورى الاحتفاظ بالسيطرة عليها .

من الضرورى ان يتمكن المجتمع المدني من عقد تحالفات بناءة مع مختلف الاطراف الاجتماعية من اجل تحقيق اهداف التنمية، تشجيع قدرات اقامة مشروعات الاعمال الحرة والمبادرات من جانب المواطنين ، من خلال مساعدتهم على البحث عن التأهل لادارة الشركات والمشروعات الصغيرة جدا ، والحصول على قروض ميسرة لتمويل المبادرات التى تعتمد على التكنولوجيا،

¹⁸ -الترجمة من جانبنا .

¹⁹ Finquelievich, Susan y Daniel Finquelievich : *Puertas alternativas a la Sociedad de la Informacion: Accesos no gubernamentales por las poblaciones de bajos recursos o remotas* : en REVISTA RIADEL, Algunos emergentes en Internet, Tercer trimestre de 2005 ([http:// www.riadel.cl/revista.asp](http://www.riadel.cl/revista.asp))

وتنمية الأنشطة التي تضمن ان يتم اعادة توزيع فوائد التنمية الاقتصادية بشكل عادل بين السكان

واخيرا فلا بد من اعادة اطلاق والحفاظ على حوار طويل الامد حول التفاعلات بين منظمات المجتمع المدني واقتصاد المعرفة ، وبشكل خاص فيما يتعلق بما يتم من أنشطة بعد القمة العالمية لمجتمع المعلومات ، والتي تؤدي الى تحقيق الاهداف والمقاصد المنصوص عليها.

ما العمل ؟

تفويض الامم المتحدة لدفع انعقاد القمة العالمية لمجتمع المعلومات²⁰ يشجع الحكومات على وضع اليات للتشاور متعدد القطاعات (الحكومات، القطاع الخاص والمجتمع المدني)²¹ في كل دولة من اجل تحديد الاستراتيجيات الوطنية نحو مجتمع المعلومات . وهذه عملية ، وكما اشار ممثلو المجتمع المدني في يونيو 2005 في القمة الاقليمية في ريو دي جانيرو²²، فتحت الابواب امام امكانية ابتكار وتجربة نماط متعددة القطاعات من المشاركة .

لا بديل عن تعددية القطاعات والتعاون والتبادل بين الجنوب والجنوب من اجل تحقيق تنمية مدمجة بالكامل في مجتمع المعلومات على اسس من العدالة والتوازن . ومن اجل ان يكون بناء هذا المجتمع للمعلومات بالفعل مفيد لكل الاطراف المشاركة فيه ، تقترح الاجراءات التالية:

الاجراءات الحكومية

-على الحكومات الوطنية ان تكون اهم محرك ومستخدم لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من خلال الحكومة الالكترونية ، التعليم، العلوم والتكنولوجيا ، الصحة العامة، البرامج الاجتماعية والبرامج الاقتصادية . ولكن لا يجب ان تعمل الحكومة في عزلة وانما من خلال التعاون مع المجتمع المدني ، الشركات الخاصة والقطاع الاكاديمي .

-التوصل الى اتفاقيات متعددة القطاعات بين دول وتجمعات دول الجنوب .
تركيز الاولويات الحكومية على انشاء والحفاظ على البنية التحتية للاتصالات بهدف ضمان النفاذ الشامل على المعلومات والاتصالات .

-التوصل الى اتفاقيات متعددة القطاعات ومفاوضات مع شركات الاتصالات من اجل انشاء والحفاظ على البنية التحتية بكل انواعها من اجل ضمان النفاذ الشامل على المعلومات والاتصالات .

نقل معلومات مسبقة حول الاتفاقيات التي تتفاوض عليها الحكومات ، الى المجتمع المدني، القطاعات الاقتصادية المعنية (رجال الاعمال ، الغرف التجارية ، الخ) ، والى قطاعات العلوم والتكنولوجيا المرتبطة بانشطة مجتمع المعلومات .

تشجيع مشاركة القطاعات المشار اليها عاليه في المناقشات قبيل التقدم بمشروعات اتفاقيات، او تنفيذها او وضع قواعدها او الاشراف عليها .

تحمل مسنولية انشاء والحفاظ على شبكات البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالشكل الذي يضمن النفاذ الشامل باسعار معقولة للشعب باكماله. وفي هذا الصدد ، من المهم الاخذ في الاعتبار المقترحات التي تخرج في وثائق القمة العالمية لمجتمع المعلومات²³ .

²⁰ <http://www.un.org/spanish/>

²¹ <http://www.itu.int/wsis/basic/multistakeholders-es-html>

²² <http://www.redistic.org/docs/ENSI-RIO20051.pdf>

²³ انظر على سبيل المثال : "البنية التحتية اساسية من اجل تحقيق هدف الاندماج في المجال الرقمي، تدفع النفاذ الشامل، المستدام، وفي كل مكان وبتكلفة معقولة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للجميع، مع الاخذ في الاعتبار الحلول المناسبة والقابلة للتطبيق في الدول النامية وفي دول الاقتصاد الانتقالي من اجل توفير التوصيلية والنفاذ الى المناطق البعيدة والمهملة على المستوى الاقليمي والقومي."

-التفاوض من اجل مشاركة الشركات الخاصة فى انشاء وتركيب ومد البنية التحتية لمجتمع المعلومات ، من خلال اقامة صناديق عامة للاستثمار موجهة نحو الاستخدامات الاجتماعية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، تمول من خلال نسبة من عائدات الشركات المخصصة.

-الحفاظ على تنظيم الدولة لسوق الاتصالات ، وفتح السوق امام عدد اكبر من الاطراف الفاعلة والمستثمرين ، مع تفادى الاحتكارات الخاصة.

-ضمان انشاء بنية تحتية حتى فى مناطق الكثافة السكانية المنخفضة او التى تعتبر ضعيفة من منظور عائد الارباح .

تشجيع حملات التعليم المستمر لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من جانب الموظفين، المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمشروعات الصغيرة جدا ، والمنظمات المجتمعية.

تنفيذ اتفاقيات مع المنظمات المجتمعية من اجل ادارة واستخدام مراكز النفاذ العام على الانترنت .

تنفيذ اتفاقيات بين الحكومات الوطنية والمحلية ومقاهى المجال السيبرانى او مراكز النفاذ الخاص من اجل شراء "اساعات توصيلية" للمواطنين ذوى الدخل المنخفض .

بالنسبة لانشطة العلوم والتكنولوجيا المتعلقة بمجتمع المعلومات

تطوير دراسات مستقبلية تتعلق باقتصاد المعرفة ، تتضمن تتطور الوضع الدولى، ومختلف الاحتمالات المتعددة الممكنة فيما يتعلق بالانماط المختلفة للاتفاقيات بين الدول او مجموعات من الدول .

رفع الميزانيات الوطنية المخصصة لقطاع العلوم والتكنولوجيا ، وبشكل خاص فى المجالات المرتبطة بمجتمع المعلومات . تنمية استراتيجيات عمل مناسبة للعلماء من اجل الحد من هجرتهم او هجرة العقول.

-اكتشاف وتحديد مجالات الاولوية فيما يتعلق بالابحاث والتنمية من جانب قطاع العلوم والتكنولوجيا المرتبطة بمجتمع المعلومات .

تشجيع الروابط البناءة فيما بين الجامعات ، مراكز ومؤسسات البحوث والتنمية ، الشركات، والحكومات الاقليمية والمحلية .

انشطة المجتمع المدنى

-المشاركة فى المفاوضات بين الحكومات الوطنية وشركات الاتصالات من اجل ضمان تنظيم قطاع التليفونات، الاتصالات اللاسلكية واسعار النفاذ للمستخدمين ، والتوزيع العادل للبنية التحتية فى الاراضى الوطنية، وتشجيع التعاون متعدد القطاعات، يعد محوري من اجل الانشطة الموجهة نحو التنمية الاجتماعية والاقتصادية من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات .

-المشاركة فى المبادرات والمفاوضات حول اشكال تمويل انشاء مجتمع المعلومات من اجل التنمية فى الدول والاقليم الخاصة بها .

-المشاركة مع الاطراف الاجتماعية الاخرى فى وضع وتنفيذ سياسات واستراتيجيات من اجل استغلال الابتكارات التكنولوجية كأدوات لصالح التنمية المستدامة والحد من الفقر.

-المشاركة فى انشاء وسائط تعليمية جديدة، او تحويل القائم منها ،من اجل التمكن من توفير الاعداد اللازم للمواطنين لكى يكونوا اطراف فاعلة فى اقتصاد المعرفة. التفاوض والمشاركة فى انشاء او تجديد التعليم العالى ، فى السياسات والاستراتيجيات من اجل دفع انتاج المحتوى، ومن اجل دعم العلاقات فيما بين النظام التعليمى وقطاع العلوم والتكنولوجيا، بين قطاعات اخرى.

-التخطيط لابتكار وابتكار تكنولوجيا متاحة وسهلة الاستخدام من جانب المواطن المتوسط. هذه التكنولوجيات يمكن ربطها بمشروعات محو الامية التكنولوجية او برامج التوظيف الذاتى. واذا ما نجحت ، فان هذه التكنولوجيات يمكن تصديرها لدول اخرى.

تطوير ابحاث تجريها معا مختلف الأفرع العلمية حول الانعكاسات الاجتماعية والاقتصادية للتبادل والتعاون التكنولوجي في الاطار الاقليمي-الكلّي (على سبيل المثال امريكا اللاتينية ، الهند ، الصين ،جنوب أفريقيا) ، تتركز حول تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من اجل التنمية ، الدمج الكامل في مجتمع المعلومات والحد من الفقر .

تحديد شركاء في دول اقاليم نامية من اجل انشاء شبكات ، بهدف تطوير شبكات للتعاون.

-البحث عن والتفاوض من اجل التمويل والدعم التكنولوجي لمساعدة انتاج المحتوى المحلي.

-المطالبة بالنفاذ على خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال التطوير العادل والممتد للبنية التحتية الوطنية للمعلومات ، مرتبطة بالهيكل الدولية للمعلومات والاتصالات والتي تولد النفاذ الشامل.

تحديد ونشر تطبيقات جديدة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لحل المشاكل الاكثر اهمية للتنمية: التعليم ، الصحة ، التنمية في المدن والتنمية الريفية ، خلق وظائف ، الحفاظ على الموارد الطبيعية ، الخ...

تشجيع تحفيز الدافع للتنمية الاقتصادية من خلال وسائط المعلومات لدى كل مستويات الادارات الحكومية .

-المطالبة بتيسير نفاذ المواطنين على معلومات القطاع العام .

تشجيع مشاركة المرأة في الانشطة المشار اليها المرتبطة بمجتمع المعلومات. تشجيع الحكومات على فتح الباب امام المشاركة المتساوية للمرأة في اتخاذ القرارات المرتبطة بالنفاذ واستخدام هياكل ومعدات مجتمع المعلومات.

تحفيز القدرة على توليد مبادرات اقتصادية بين الشعب ، من خلال مساعدة الافراد والمجموعات للحصول على تأهيل في مجال ادارة المشروعات الصغيرة جدا ، والقروض الميسرة لتمويل المشروعات القائمة على قاعدة تكنولوجية.

دعم الانشطة من اجل ضمان اعادة توزيع عائد النمو الاقتصادي على الشعب.

-الحفاظ على حوار طويل الامد حول التفاعلات بين منظمات المجتمع المدني واقتصاد المعرفة ، كجزء من مكونات القمة العالمية لمجتمع المعلومات وما يتبعها.

للاطراف الاجتماعية المتعددة

من المهم في الختام الاخذ في الاعتبار المقترحات الواردة في خطة العمل للقمة العالمية لمجتمع المعلومات فيما يتعلق بضرورة المتابعة والتقييم سواء للخطوات التي تم اتخاذها او تلك المقرر تنفيذها. وبشكل خاص "صياغة مخطط واقعي على الصعيد الدولي لتقييم الاداء وتحديد علامات القياس (النوعية والكمية) بواسطة المؤشرات الاحصائية المقارنة ونتائج البحوث من اجل متابعة تحقيق الغايات والاهداف والمقاصد الواردة في خطة العمل هذه، مع مراعاة الظروف الوطنية لكل دولة".²⁴

ويمكن اجمال هذه المقترحات على النحو التالي :

صياغة واطلاق رقم قياسي مركب لتنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (الفرصة الرقمية) ويمكن نشر هذا الرقم القياسي سنويا او كل سنتين .

تنفيذ مؤشرات وعلامات قياس توضح حجم الفجوة الرقمية، وان تبقى قيد التقييم الدورى للمتكن من قياس ما يتم تحقيقه من تقدم في استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحقيق الاهداف الاتمائية المتفق عليها دوليا ، بما في ذلك اهداف اعلان الالفية.

-اعداد تقييمات دورية، من جانب المنظمات الدولية والاقليمية ، فيما يخص النفاذ الشامل لجميع الشعوب على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات .

²⁴برنامج عمل المرحلة الاولى للقمة العالمية لمجتمع المعلومات ، جنيف، ديسمبر 2003

-وضع مؤشرات خاصة بالجنسين من ناحية استعمال كل منهما لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات واحتياجاتها منها، مع تحديد مؤشرات لقياس النتائج .
 -انشاء وتشغيل موقع على شبكة الويب يتضمن أفضل الممارسات والمشروعات التى تحقق نتائج طيبة، استنادا الى تجميع المعلومات التى يساهم بها جميع اصحاب المصلحة .
 -ان تنشئ جميع الدول والاقاليم ادوات لتوفير معلومات احصائية عن مجتمع المعلومات مع مؤشرات اساسية وتحليلا للابعد الرئيسية لمجتمع المعلومات .

هذه المهام تمثل مجالا مثاليا للتعاون متعدد القطاعات، نظرا لان وضع مؤشرات ومهام التقييم هى عملية بالغة التعقيد ، تتطلب احيانا رؤى متعددة تغطى آفاق عريضة ومتنوع من الانشطة مع نتائج واحتياجات غاية فى الاختلاف ، بما فى ذلك اطراف ومؤسسات دولية واقليمية ووطنية متعددة ، وايضا عامة او اتحادية او خاصة . هذا ومن المؤكد ان اى من هذه الاهداف لن تتحقق مع عقد القمة العالمية لمجتمع المعلومات : هذه هى الشرارة للانطلاق نحو بناء مجتمع معلومات منصف، متوازن ، متعدد القطاعات، وبشكل خاص ، منتج .